

دور العدالة التنظيمية في تحقيق التمايز التنظيمي من وجهة نظر أساتذة علم النفس العمل والتنظيم - دراسة ميدانية -

The role of organizational justice in achieving
organizational identification from the perspective of
professors of working psychology and organization
- field study -

جلاب مصباح: أستاذ محاضر أ

علوطي عاشر: أستاذ محاضر أ

جامعة المسيلة

تاريخ قبول المقال: 2018/12/07

تاريخ إرسال المقال: 2018/10/04

الملخص

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور العدالة التنظيمية في تحقيق التمايز التنظيمي من وجهة نظر أساتذة علم النفس العمل والتنظيم. وقد اجريت الدراسة على عينة من أساتذة علم النفس العمل والتنظيم بجامعة المسيلة وعنابة وقسنطينة والمقدار عددهم بـ (25) أستاذًا متخصصًا في مختلف فروع علم النفس العمل والتنظيم، مستخدمين مقاييس يمتلك بالخصوص السيكلومترية من صدق وثبات، يتكون من (30) بندًا مقسمة على ثلاثة محاور؛ تتم الإجابة عنها باستخدام مقاييس ليكر. كما استخدمت الدراسة المنهج الوصفي، والأساليب الإحصائية المناسبة، وقد توصلت إلى النتائج التالية:

- 1- للعدالة التوزيعية دور في تحقيق التمايز التنظيمي بدرجة عالية.
- 2- للعدالة الاجرامية دور في تحقيق التمايز التنظيمي بدرجة عالية.
- 3- لعدالة التفاعلات دور في تحقيق التمايز التنظيمي بدرجة عالية.

الكلمات المفتاحية: العدالة التنظيمية، التمايز الوظيفي، أساتذة علم النفس العمل والتنظيم.

Abstract:

The study aimed to identify the role of organizational justice in achieving organizational identification from the point of view of the professors of work and organization in psychology. The study was conducted on a sample of professors of industrial psychology from the University of M'sila, Annaba and Constantine, estimated at 25 (25) professors specializing in different branches of industrial psychology, using a questionnaire with characteristics of honesty and psychometric consistency, composed of (30) divided into three axes; Answer them using a scale. The study also used the descriptive approach and the appropriate statistical methods to achieve the following results:

1. Distributive justice plays a role in achieving high-level organizational identification
2. Procedural Justice plays a role in achieving high-level organizational identification
3. Interactional Justice plays a role in achieving high-level organizational identification

Keywords: Organizational Justice, Organizational Identification, Psychology Work Teachers and Organization

-1 مقدمة

يقاس تطور أي منظمة بمدى توافرها على عنصر بشرى مؤهل وواعي بحقوقه وواجباته نحو المؤسسة، بهدف تحقيق أهداف المنظمة وتحقيق أعلى مستويات الولاء التنظيمي والاندماج الفردي والاجتماعي للرقي بقيم ومقومات التنظيم. وفي المقابل على المنظمة الممثلة بالسيرين والمشرفين فهم حاجات العامل وتقديم أفضل الخدمات النفسية والتنظيمية من أجل المحافظة على روح الانتماء، ولا يتحقق ذلك الا اذا توفرت عدة قيم؛ من بينها العدالة التنظيمية التي تحكم في ارتباط العامل بمؤسساته بالدرجة الأولى، وشعوره بالظلم يجعله يعارض قيم المنظمة بصفة عامة. لذلك سنتناول تأثير العدالة التنظيمية في إحداث تطابق بين أهداف العامل المختلفة ومنها العدالة وحاجات المنظمة المتعددة وجعلها غاية واحدة، حيث أن العدالة التنظيمية تصبفي المسعى العلمي لردم الفجوة الحاصلة بين أهداف الأعضاء وأهداف المنظمة.

لذلك نال موضوع العدالة التنظيمية اهتماماً كبيراً من قبل الباحثين في مجال السلوك التنظيمي. بحيث ركز بعضهم على دور العدالة التنظيمية في تحقيق رضا العاملين، ومنهم من ربطها بخفض الضغوط وبالتالي التأثير على السلوك التنظيمي عاماً، كما تساهم أيضاً العدالة التنظيمية في التأثير على بيئه العمل عموماً، بما أنها

أهم خاصية يسعى المورد البشري إلى تحقيقها؛ لأنها شرط العلاقة بين العمال والتنظيم. ومن جهة أخرى تحاول المنظمة أن تلبى احتياجات عمالها والتکفل بانشغالاتهم؛ من خلال الوقاية التنظيمية، والعمل على توحيد أهداف التنظيم مع أهداف العامل، وكذلك ولاء العامل للمنظمة وولاء المنظمة للعامل، بمعنى مطابقة الأهداف والغايات بحيث تصبح متماثلة. وهذا ما يسمى بالتماثل التنظيمي الذي لم ينل حقه من الدراسات في علم النفس العمل والتنظيم. لذلك سنطرق إلى دور العدالة التنظيمية في تحقيق التماش التنظيمي من وجهة نظر أساتذة علم النفس العمل والتنظيم.

2- مشكلة الدراسة

يؤكد Kumar أن العدالة التنظيمية تؤثر بشكل كبير على الكثير من النتائج التنظيمية ومنها اتجاهات العاملين والتي تشمل الرضا الوظيفي ونوايا ترك العمل والالتزام التنظيمي وأيضا على سلوكياتهم في العمل مثل سلوكيات المواطنات التنظيمية والغياب عن العمل. كما أنه من المحتمل بحسب Jamaludin أن يتحقق وجود العدالة التنظيمية فوائد كبيرة لكل من المنظمات والعاملين على حد سواء وتشمل هذه الفوائد زيادة الثقة التنظيمية والالتزام التنظيمي¹.

ويساهم الاهتمام بالعدالة بشكل كبير حسب عبد المتعال وجده، 2003 في رفع مستويات أداء الأفراد نظراً لإتاحة الفرصة لتوليد الأفكار وبناء جسر من الثقة بين العاملين والإدارة من جهة وبين العاملين وبعضهم البعض من جهة أخرى. ومن ثم تعد العدالة التنظيمية من أهم العوامل في التماش الوظيفي، وبالتالي فإن إدراك الموظف للعدالة التنظيمية يفترض أن يؤثر على علاقاته بالمنظمة والزملاء والمدراء، كما يؤثر على سلوكياته ومخرجات العمل وهو ما ذهب إليه Khan. نظر الأهمية القيمة الخاصة بالعدالة التنظيمية ودورها في تحقيق الرضا ورفع الروح المعنوية للعاملين مما يعكس إيجابا على تحسين الأداء في المنظمات، وعلى العكس من ذلك فإن شعور العاملين بعدم العدالة أو المساواة يجعلهم يعانون من التوتر والإحباط والاغتراب في العمل، الأمر الذي ينعكس سلبا على الأداء والانتاجية.

ويعد موضوع العدالة التنظيمية Organizational Justice من الموضوعات المهمة في حقل الإدارة، وقد حظي بالاهتمام المتزايد عبر الكثير من الأبحاث والدراسات المتعلقة بالسلوك التنظيمي وبالتطوير المعرفي للموارد البشرية في المنظمات، وخلق الثقافة التنظيمية المناسبة للأغراض الإدارية والإنسانية والمجتمعية. حيث أن العدالة التنظيمية تصب في المسعى العلمي لردم الفجوة الحاصلة بين أهداف الأعضاء وأهداف

المنظمة، وخلق الروابط الدافعة إلى ايجاد سبل ووسائل تكفل للأجهزة الإدارية إشاعة مناخ تنظيمي ايجابي يتعامل معه العاملون في المنظمات الإدارية، من منطلق كون العدالة التنظيمية مؤشر يتضمن تفسير قيم كثيرة ومتنوعة من جوانب العمل والسلوك التنظيمي، وما يختص بالعمليات الإدارية في المنظمة². إذ يرى سامر عبد المجيد البشاشه أنه لابد من التأكيد على ضرورة الحياد والنزاهة في كافة الإجراءات والقرارات الإدارية، للارتقاء بترسيخ مفاهيم العدالة والتماثل التنظيمي عند أعضائها³. ويؤكد بندر كريم أبو تايه أن إحساس العامل بتحقق أبعاد العدالة التنظيمية يؤثر على المواطن التنظيمية، لذلك لابد من تعزيز قيم العدالة، لكي يصبح العامل مواطناً تنظيمياً⁴ ويرى (المغربي 2012) أن ارتباط الموظف بمنظمته Engaged Organization يزداد عندما تتمتع المنظمة بقيم أصيلة وثقة وعدالة قائمة على أساس الاحترام المتبادل، حيث الوعود والالتزامات تكون في اتجاهين بين الموظفين وأصحاب العمل. ويدرك العديد من الباحثين منهم العميان والسعودي 2009، البشاشه وسلطان 2008، وراتب 2006، وAbdeen 2010 من أن إدراك العاملين للعدالة التنظيمية يؤثر بشكل كبير على العديد من النتائج التنظيمية والسلوكية، مثل الالتزام التنظيمي والرضا الوظيفي والأمان الوظيفي، وتنمية سلوكيات المواطن التنظيمية والتماثل التنظيمي⁵.

ونظراً لعدم رضا العديد من العمال عن تطبيق مبدأ العدالة التنظيمية في المنظمة الجزائرية، والتي ترجمها الشكاوى الكثيرة، وعدم رضا العمال عن مسؤولياتهم وعن المهام الموكلة إليهم، ومغادرتهم أماكن عملهم إما بالاستقالة أو تغيير المنظمة لدليل على غياب هوية المؤسسة الجزائرية - التطابق بين طموحات العامل وطموحات المؤسسة - لذلك جاءت الحاجة لمعالجة هذا الموضوع، ومحاولة توجيه اهتمام العمال والمنظمة معاً إلى التوحد في هوية واحدة، والذي لا نجد غير مصطلح التماش التنظيمي لوصف هذه العلاقة. وتجيب هذه الدراسة على التساؤلات التالية:

التساؤل العام: هل للعدالة التنظيمية دور في تحقيق التماش التنظيمي من وجهة نظر

أساتذة علم النفس العمل والتنظيم؟

التساؤلات الجزئية

- هل للعدالة التوزيعية دور في تحقيق التماش التنظيمي من وجهة نظر أساتذة علم العمل والتنظيم؟

- هل للعدالة الاجرائية دور في تحقيق التماش التنظيمي من وجهة نظر أساتذة علم العمل والتنظيم؟

- هل لعدالة التفاعلات دور في تحقيق التمايز التنظيمي من وجهة نظر أساتذة علم العمل والتنظيم؟

3- فرضيات الدراسة

- للعدالة التوزيعية دور في تحقيق التمايز التنظيمي بدرجة عالية
- للعدالة الاجرائية دور في تحقيق التمايز التنظيمي بدرجة عالية
- لعدالة التفاعلات دور في تحقيق التمايز التنظيمي بدرجة عالية

4- أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة في اثارة النقاش حول موضوع العدالة في المؤسسات الجزائرية بصفة عامة، وانعكاسات قيم العدالة واللامعادلة على استمرار التنظيم والمحافظة على هويته، وتبصير الرؤساء الذين ينحازون لتحقيق أهداف معينة على حساب العامل؛ هذا بصفة عامة. أما تحديداً توجيهه الاهتمام إلى ضرورة المحافظة على المنظمة من خلال تحقيق قيم العدالة التنظيمية بأبعادها من أجل جعل العامل يشعر بالأمن النفسي والوظيفي وبالتالي يصبح جزءاً من هوية المنظمة. بالإضافة إلى تسلط الضوء على موضوع مهم وقليل التناول في الأدبيات التنظيمية الجزائرية وهو التمايز التنظيمي.

5- أهداف الدراسة: تحقيق الدراسة جملة من الأهداف:

- إدراك العامل أن توزيع الجهد والمكافأة بين العامل والأخرين توزيعاً عادلاً أساس التمايز التنظيمي.
- إدراك العامل أن العدالة في اتخاذ القرارات التي تخدم كل العمال وليس أهدافاً معينة تسهم فعلاً في تحقيق التمايز التنظيمي.
- إدراك العامل أن عدالة المعاملة التي يحصل عليها عندما تطبق عليه القرارات تتحقق التمايز التنظيمي.
- إدراك العامل أن نزاهة التقييم الإداري المطبق عليه يحقق التمايز التنظيمي.

6- مصطلحات الدراسة

العدالة التنظيمية *Organizational Justice*: هي القيمة الناتجة عن إدراك الفرد للنزاهة والموضوعية للإجراءات والقواعد في المؤسسة التي يعمل فيها⁶. وهي حسب الباحثان المعاملة بنزاهة وانصاف من طرف التنظيم من خلال مقارنة ما يقدمه العامل بغيره من العمال في جميع مكونات المنظمة وما يتربّط عن ذلك من مجهودات ومكافآت.

التمايز التنظيمي *Organizational identification*: ويتضمن إدراك التوحد مع المنظمة أو الانتماء إليها، حيث يعرف نفسه من خلال المنظمة التي يعمل بها، ويشتمل

التماش التنظيمي على الأنواع الآتية الممثلة له وهي: (الولاء التنظيمي، التشابه التنظيمي،
العضوية)⁷. وهو حسب الباحثان إدراك العامل لوجود التطابق بينه وبين التنظيم من
خلال الشعور بالانتماء والارتباط والجاذبية كعضو في المنظمة.

- **أساتذة علوم العمل والتنظيم:** ونقصد به أساتذة الجامعة الذين ينتمون لقسم علم
النفس، المكونين في تخصصات علم النفس العمل والتنظيم، والذين يدرسون مقاييس مثل:
السلوك التنظيمي، تحليل العمل، الأرغنوميا، التكوين المهني، تسيير المؤسسة،
تسخير الموارد البشرية، علاقات العمل، علم النفس المرضي للمؤسسة، الأمن الصناعي...الخ.

7- الدراسات السابقة

أولا- الدراسات الأجنبية

- دراسة ياسر فتحي الهداوي المهدى 2006: بعنوان: "العدالة التنظيمية وأداء المعلمين
لسلوك المواطننة بالمدارس الثانوية العامة في مصر"، هدفت الدراسة إلى التعرف على
أداء المعلمين لسلوك المواطننة في المدارس، حيث تم اختيار عينة عشوائية بسيطة من
1083 معلماً، من ثمانية محافظات، وتوصلت الدراسة إلى الآتي:

- إن تصورات المعلمين للعدالة التنظيمية كانت بدرجة متوسطة.

- هناك علاقة ارتباطية قوية ومهمة بين العدالة التنظيمية وأداء المعلمين لسلوك المواطننة.

- هناك أثر ذو دلالة إحصائية لأبعاد العدالة التنظيمية في أداء المعلمين لسلوك المواطننة.⁸

- دراسة صالح الحوامدي وأروى عبد السلام القرالة 2006: بعنوان: "أثر المشاركة المدركة
والمرغوبة في بلورة التماش التنظيمي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعات
الأردنية الرسمية"، هدفت إلى تحليل المشاركة المدركة والمرغوبة على مستوى القسم
والكلية، ولتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على استبيان على عينة من 559،
وباستخدام المنهج الوصفي، كانت النتائج:

- إن تصورات المبحوثين لمستوى المشاركة المدركة على مستوى القسم جاءت
بدرجة متوسطة.

- إن تصورات المبحوثين لمستوى المشاركة المرغوبة على مستوى القسم جاءت
بدرجة متوسطة.

- وجود أثر دال إحصائياً بين المشاركة المدركة والمرغوبة على مستوى القسم في بلورة

التماش التنظيمي لدى المبحوثين.⁹

- دراسة سامر عبد المجيد البشاشه 2008: بعنوان: "أثر العدالة التنظيمية في بلورة التماش التنظيمي في المؤسسات العامة الأردنية"، هدفت إلى التعرف على تحليل أثر العدالة التنظيمية في التماش التنظيمي في المؤسسات العامة الأردنية، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام استبيان، و اختيار عينة بلغ تعدادها الصافي (919) مفردة، وتم الاعتماد على الرزمة الإحصائية SPSS. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان من أبرزها:
- أن تصورات العاملين لأبعاد العدالة التنظيمية جاءت بدرجة متوسطة، فقد احتل بعد العدالة الإجرائية المرتبة الأولى ثم جاءت العدالة التوزيعية في المرتبة الأخيرة.
 - أن تصورات العاملين لمستوى التماش التنظيمي جاءت بدرجة مرتفعة، وقد احتل بعد التشابه التنظيمي المرتبة الأولى، وجاء في المرتبة الأخيرة بعد الولاء التنظيمي
 - أن هناك أثراً ذا دلالة إحصائية لأبعاد العدالة التنظيمية في التماش التنظيمي¹⁰.
- دراسة راتب السعود وسوزان سلطان ، 2009: بعنوان: "درجة العدالة التنظيمية لدى رؤساء الأقسام الأكademie في الجامعات الأردنية الرسمية وعلاقتها بالولاء التنظيمي للأعضاء المئات التدريسية فيها" وشملت عينة الدراسة 450 عضو هيئه تدريس من الحاصلين على درجة الدكتوراه في الجامعات الأردنية الرسمية، وهدفت الدراسة إلى التعرف على مستوى العدالة التنظيمية لدى العينة المذكورة، واستخدم الباحثان أداتان هما: مقاييس العدالة التنظيمية ومقاييس الولاء التنظيمي، وباستخدام النهج الوصفي. وقد دلت نتائج الدراسة أن مستوى العدالة التنظيمية لدى رؤساء الأقسام الأكademie كانت مرتفعة، وأن مستوى الولاء التنظيمي للأعضاء المئات التدريسية كان مرتفعاً، وتبيّن وجود علاقة إيجابية طردية ذات دلالة إحصائية بين ممارسة رؤساء الأقسام الأكademie للعدالة التنظيمية والولاء التنظيمي لدى أعضاء المئات التدريسية¹¹.

ثانياً- الدراسات المحلية

- دراسة ابو القاسم الاخضر حمدي، 2015: بعنوان: "مستوى التماش التنظيمي لدى الموارد البشرية في المؤسسة الجزائرية'، هدفت هذه إلى معرفة أثر العدالة التنظيمية المدركة على الرضا الوظيفي لدى أعضاء هيئة التدريس بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة الأغواط. وقد اشتملت عينة الدراسة على 53 أستاذًا من الكلية، وقد توصل الباحث إلى جملة من النتائج أهمها: انخفاض معدل العدالة الإجرائية مقارنة بالعدالة التوزيعية والتفاعلية، وتسجيل معدل منخفض للرضا الوظيفي لدى الأساتذة خاصة في الأبعاد المتعلقة بالرضا عن الإجراءات. أما فيما يخص أثر العدالة التنظيمية على الرضا الوظيفي، فقد تم الوصول إلى عدم وجود أثر ذو دلالة

إحصائية لكل من العدالة التوزيعية والعدالة التفاعلية على الرضا الوظيفي للأستاذة، بينما سجل وجود أثر ذو دلالة إحصائية للعدالة الإجرائية على الرضا الوظيفي؛ في حين توصلت النتائج إلى عدم وجود أية فروق ذات دلالة إحصائية بين متطلبات العدالة التنظيمية والرضا الوظيفي¹².

- دراسة زرقين سلمى، 2015: بعنوان: "مستوى التمايز التنظيمي لدى الموارد البشرية في المؤسسة الجزائرية" هدفت إلى التعرف على مستوى التمايز التنظيمي لدى الموارد البشرية في المؤسسة الجزائرية، واعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي بأسلوب المقارنة بين منظمتين الأولى تجارية تمثلت في مديرية سونلغاز بسكرة والثانية خدماتية تمثلت في الإدارة المحلية للولاية بسكرة وتكومنت عينة الدراسة من 150 عاملاً مقسمة بالتساوي بين المؤسستين، اختيروا بالطريقة العشوائية باستخدام جدول الأرقام العشوائية، كما استخدمت الباحثة أداة تمثلت في مقياس التمايز التنظيمي الذي صممه (تشيني, Cheney) 1982 وتكون في صورته النهائية من 33 فقرة، ولقد كشفت الدراسة على النتائج التالية:

- يوجد مستوى مرتفع للتمايز لدى الموارد البشرية مع المنظمة.
 - يوجد مستوى مرتفع للتمايز لدى الموارد البشرية مع الوظيفة.
 - لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha \geq 0.05$ بين مستويات التمايز التنظيمي لدى الموارد البشرية في المنظمة تعزى لمتغير نوع المنظمة خدماتية، تجارية¹³.
- دراسة سارة مهني، 2016: هدفت إلى التعرف على الدور الذي تؤديه العدالة التنظيمية السائد في المنظمة في تحقيق الرضا الوظيفي بين الأفراد العاملين بمقر بلدية شتة بسكرة، وقد تمثلت أداة الدراسة في استبيان من 32 عبارة، مقسم إلى محورين:
الأول - محور العدالة التنظيمية 16 عبارة، والثاني - محور الرضا الوظيفي 16 عبارة، وباتباع المنهج الوصفي، على عينة من 80 مفردة، توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:
- مستوى العدالة التنظيمية في المؤسسة متوسط.
 - مستوى الرضا الوظيفي في المؤسسة مرتفع.
 - مستوى عدالة الإجراءات في تحقيق نمط الإشراف السائد في المؤسسة متوسط.
 - مستوى عدالة المعاملات في تحسين العلاقة بين جماعات العمل متوسط¹⁴.

- دراسة محمد أمين عبد الرحيم، 2018: بعنوان: "دور القيادة التحويلية في تحقيق التمايز التنظيمي" هدفت الدراسة إلى معرفة العلاقة بين القيادة التحويلية والتمايز

التنظيمي من خلال مؤشرات القيادة التحويلية متمثلة في: بعد التأثير المثالي وبعد التحفيز الإلهامي وبعد الاستشارة الفكرية وبعد الاهتمام الفردي، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي، على عينة من 30 عاملًا بالمعهد الوطني المتخصص في التكوين المهني ببوسعادة ولاية المسيلة، خلال السداسي الثاني من الموسم الجامعي 2017/2018، وتمثلت أدوات الدراسة في استبيان القيادة التحويلية من أربعة أبعاد واستبيان التماش التنظيمي. وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- توجد علاقة ارتباطية بين بعد التأثير المثالي والتماش التنظيمي.
- توجد علاقة ارتباطية بين بعد التحفيز الإلهامي والتماش التنظيمي.
- توجد علاقة ارتباطية بين بعد الاستشارة الفكرية والتماش التنظيمي.
- توجد علاقة ارتباطية بين بعد الاهتمام الفردي والتماش التنظيمي.¹⁵

- **التعليق على الدراسات السابقة:** تناولت الدراسات السابقة موضوع التماش التنظيمي وعلاقته ببعض المؤشرات الدالة عليه مثل العدالة التنظيمية والمشاركة المدركة وأداء العاملين والولاء التنظيمي والرضا الوظيفي، وقد استفدنا منها في الجانب النظري، من خلال التعرف على مكونات العدالة التنظيمية ومدى مساهمتها في بلورة التماش التنظيمي في المؤسسات. كما استفدنا منها منهجيا وفي النتائج التي تولت إليها، وقد استفدنا منها في تأسيس إشكاليتنا وتقسيير النتائج التي توصلنا إليها.

8- الأطر النظري

أولاً: العدالة التنظيمية: عرف (آدمز 1965) العدالة التنظيمية بأنها المساواة، والتي تتضمن قيام الفرد أو الموظف بمقارنة معدل مخرجاته نسبة إلى مدخلاته مع معدل مخرجات الزملاء الآخرين نسبة إلى مدخلاتهم، وحيث يتساوى المعدلان تتحقق العدالة، وحيث لا يتساوى المعدلان يقع الجور ويشعر الفرد حينئذ بالظلم. وضمن حقل الإدارة، فإن إدارة شؤون العاملين، تقر بأنه قد تكون هناك فروق أو فجوات بين إدراك العاملين وتصورات الإدارة فيما يتعلق بوجود العدالة التنظيمية بمختلف صورها وجودها. لذلك فإنها تفترض بالنتيجة وجود صراع بين توقعات العاملين وأهدافهم، وما تتوقعه منهم الإدارة. وفي ضوء هذا الطرح تصبح العدالة التنظيمية آلية مقبولة للتخلص من الصراع التنظيمي السلبي، وإحلال التجسس بين الأهداف المشتركة لكل من العاملين والإدارة.¹⁶.

وفي معرض توضيجهما لأنواع العدالة التنظيمية، أشار Niehoff و Moorman (1993) أن هناك ثلاثة أنواع من العدالة التنظيمية وهي:

- **العدالة التوزيعية** (Distributive Justice): وهي عدالة المخرجات التي يحصل عليها الموظف. إذ يقيم الأفراد نتائج أعمالهم وفقاً لقاعدة توزيعية قائمة على مبدأ المساواة.

- **العدالة الإجرائية** (Procedural Justice): وهي عبارة عن مدى إحساس العامل بعدالة الإجراءات التي استخدمت في تحديد المخرجات. إن عدالة الإجراءات هي عبارة عن التصور الذهني لعدالة الإجراءات المتبعة في اتخاذ القرارات التي تمس الأفراد، وإذا كانت عدالة التوزيع تتعلق بعدالة المخرجات التي يحصل عليها الموظف، فإن العدالة الإجرائية تتعلق بعدالة الإجراءات التي استخدمت في تحديد تلك المخرجات.

- **العدالة التفاعلية** (Interactional Justice): وهي مدى إحساس العامل بعدالة المعاملة التي يحصل عليها عندما تطبق عليه بعض الإجراءات الرسمية، أو معرفته لأسباب تطبيق تلك الإجراءات. ويلاحظ أن هناك ترابطًا وثيقاً بين عدالة التوزيع وعدالة الإجراءات والعدالة التفاعلية. ذلك أن شعور الموظف بالعدالة يؤثر في مستوى ولائه لمنظمته، فالموظف الذي يشعر بعدالة الإجراءات وعدالة التوزيع والعدالة التفاعلية يكون مستوى ولائه مرتفعاً. لذلك فإن كلاً من عدالة الإجراءات والتوزيع والتفاعلية يمكن أن تؤثر في إحساس العاملين بالعدالة التنظيمية¹⁷. وينقسم هذا النوع من العدالة إلى نوعين هما:

- **عدالة التعاملات Interpersonal justice**: تشير إلى الدرجة التي يتعامل بها القادة مع المرؤوسين بكل احترام وتقدير. كما تعكس عدالة التعاملات المدى الذي يتعامل فيه الأفراد باحترام وكرامة من قبل الآخرين. ومن زاوية أخرى، فتشير عدالة التعاملات إلى نوعية المعاملة الشخصية التي يتلقاها الفرد عندما يتم تنفيذ الإجراءات. وتشير أيضاً إلى إدراك العاملين للمعاملة الشخصية التي يحصلون عليها أثناء إجراءات تخصيص الحواجز. ويرى Kaneshiro (2008) أن عدالة التعاملات تشير إلى التفاعل الاجتماعي بين الفرد والآخرين في إطار تنظيمي أو اجتماعي.

- **عدالة المعلومات Informational justice**: تشير عدالة المعلومات إلى كفاية المعلومات فيما يتعلق بالإجابة على تساؤل وهو لماذا تم استخدام الإجراءات بطريقة معينة؟ أو كيف تم تحديد المخرجات؟ أو لماذا تم توزيع المخرجات بهذا الأسلوب؟ بالإضافة إلى أن عدالة المعلومات ترتكز على نوعية المعلومات والتفسيرات المقدمة للأفراد فيما يتعلق بالإجراءات التنظيمية وتوزيع المخرجات. وعلاوة على ذلك، فيرى

(صديق، 2007) أنها تشير إلى المعلومات المتوافرة لدى المسؤولين عن شرح وتقسيم القرارات والإجراءات والسياسات. ويعرفها (Kaneshiro, 2008) بأنها مدى كفاية المعلومات المستخدمة في تقسيم كيفية صنع القرارات. وتشير إلى تصورات العاملين بشأن المعلومات الواضحة التي تتعلق بالقرارات التي تصنفها المنظمة. وتركز عدالة المعلومات على التفسيرات المقدمة للأفراد والتي تتطلب المعلومات المتعلقة بالتساؤلات الخاصة بـ لماذا تم استخدام الإجراءات بطريقة معينة؟ أو لماذا تم توزيع المخرجات بأسلوب معين؟ كما تتضمن عدالة المعلومات الدقة والصراحة في إيصال المعلومات، بالإضافة إلى كونها معقولة وفي التوقيت المناسب ومحددة¹⁸.

وهناك دراسات أخرى تضيف نوعين من العدالة هما: العدالة التقييمية والعدالة الأخلاقية:

- **العدالة التقييمية** : وهي درجة شعور الموظف بنزاهة التقييم الإداري، الصادر بحقه في الأداء والسلوك والعمل، مما يعزز اطمئنانه إزاء ترقيته ونموه الوظيفي وتقييم أدائه.

- **العدالة الأخلاقية**: هي درجة شعور الموظف الإداري بالعدالة الإنسانية والأخلاقية المستقاة من منابع العقيدة والقيم الثقافية والحضارية في تعاملها مع الأجيال السائدة في المنظمة¹⁹.

ولما كان للعدالة التنظيمية مثل هذه الأهمية، فقد انصببت جهود الباحثين على تفسيرها من خلال عرضهم لمجموعة من النظريات التي من أهمها:

1- نظرية التوقع لفروم (Vroom : Expectancy Theory)

(Adams : Equity Theory)

3- نظرية بورتر ولوлер (Porter & Lawler: Model)

4- نظرية العدالة لرويلز (Rawls : A Theory of Justice)

5- نظرية المساواة الاجتماعية لفردريكسون (Fredrickson: Social Equity).

ثانياً- التماش التنظيمي

- **التماش التنظيمي** **Organizational Identification**: بالرغم من حداثة مفهوم التماش التنظيمي في حقل الإدارة إلا أنه جذورا عميقاً تعود إلى الفكر الإسلامي، والسياسي والإداري، فقد تضمنت الدعوة الإسلامية مبدأ التماش كواحدٍ من مبادئها، حيث حتى ضرورة أن يبني المسلمون أهداف وقيم الشريعة الإسلامية لتصبح موازية لأهدافهم الشخصية، وحتى كذلك على أن يلتزموا بقيم الولاء، والانتماء للأمة الإسلامية ومبادئها، ولقيم الدين الحنيف. أما بالنسبة لمصطلح التماش التنظيمي فيمكن القول أنه يشير إلى التشابه في القيم والأهداف والرغبات بين العامل والمنظمة،

ولقد تعددت وجهات النظر حول تعريفه ويشير(Cheney & Tompkins, 1987) إلى أن الموظفين الذين يتماثلون مع منظماتهم يعيدون تشكيل مفاهيمهم الذاتية لكي تتواءم مع مفاهيم المنظمة وقيمها.ويرى كل من (Hall & Nygren, 1997) "أن التماش هو تلك العملية التي من خلالها تتكامل وتطابق أهداف المنظمة والأهداف الخاصة بالفرد".ويعرفه (Johnson etl., 1999) بأنه "عملية إقناع داخلية وخارجية ، من خلال أن رغبات الفرد تندمج مع رغبات المنظمة وينتج خلق حالة من التماش على أساس اندماج هذه الرغبات.ويرى(Dutton,etl.1994) "إن التماش التنظيمي هو الدرجة التي يعرف الأعضاء أنفسهم /أو أنفسهن من خلال الصفات المميزة التي يعتقد هو أو هي أنها تميز المنظمة". ويصف (Duncan2002) عملية التماش من خلال "ربط العامل لمصيره بمصير منظمة معينة، ويوضح ذلك من خلال الأسئلة التالية: هل يعتبر العامل أهداف المنظمة هي نفس الأهداف التي يملكونها هو؟ هل يمدح العامل المنظمة إذا كان خارج العمل؟ ". ويشير(Carol, 2001) إلى أن التماش التنظيمي يتكون بعدة طرق، إحدى هذه الطرق يتم من خلال تماثل القيم والأهداف المشتركة بين الأفراد والمنظمة، أما الطريقة الأخرى والأكثر حداثة لتكوين مفهوم التماش تتم بمساعدة نظرية الهوية الاجتماعية.

-أهمية عملية التماش التنظيمي: لقد أصبحت مرحلة التماش صفة ملزمة للمنظمات الناجحة والتي يحدث فيها نوع من التوافق والانسجام بين الفرد، والمنظمة، حيث أن عدم التماش سوف يؤثر على هذه المنظمات وعلى أدائها ومخرجاتها ورضا العاملين فيها وبالتالي يؤثر سلباً على نجاحها واستقرارها، ويمكن إبراز أهمية عملية التماش التنظيمي بالنسبة للمنظمة من خلال النقاط الآتية :

- يوفر التماش التنظيمي للمنظمات منافع كثيرة مثل الالتزام والدافعية والأداء والمواطنة التنظيمية، وكذلك التقليل من حالات الاحتكاك والصراع
- تساهم عملية التماش التنظيمي في زيادة درجات الولاء، والالتزام، والتعاون مع المنظمة.
- أنه من خلال التماش مع المجموعة فإن الناس يدركون ارتباطهم النفسي مع قدر المجموعة، ومصيرها، وأنهم يتشاركون معها في الكرامة، والسمعة ويتآثرون بنجاحها وفشلها، وهذا يجعل العاملين متزمتين بالمحافظة على سمعة منظمتهم وكرامتها.
- إن الإحساس بالتماش التنظيمي قد يمنع الموظف من أن يصبح مزعجاً، ويمكن اعتبار التماش شرط سابق للشعور العام بالقناعة بالعمل، إضافة إلى أن الأفراد الذين يتماثلون مع المنظمة من المتوقع أن يبقوا في المنظمة وأن يبذلوا جهدهم لتحسين المنظمة.

- إن للتمايز دوراً مهما في عملية صنع القرار في المنظمة، حيث أن الفرد عندما يقيّم بدائل الخيار فإنه لا يراعي أهدافه الشخصية، فحسب وإنما يراعي أهداف منظمته أيضاً.
- أن الفرد الذي يتمايز بقوّة مع منظمته تكون معتقداته عن المنظمة إيجابية إلى حد كبير ومن جوانب متعددة، مثل الاعتقاد بأن المنظمة تقدم مخرجات قيمة، ومن ثم فإنه يتخد قرارات منسجمة مع أهدافها.
- يساهم التمايز التنظيمي في تحسين مكانة المنظمة في المجتمع ورفع قدرتها التأافسية، فالموظف الذي يتمايز مع منظمته يدافع عنها أمام المجتمع وأمام المنظمات الأخرى ويبيّن قصارى جهده ليحقق أهدافها وهذا يساهم في جعل مخرجات المنظمة تميّز بالجودة والقدرة على المنافسة في ظل أجواء السوق المفتوحة القائمة على المنافسة الشديدة.
- عندما يتمايز الأفراد مع المنظمة فإنه يسهل احداث احداث عملية التغيير دون إجبار أو اكراه أو مقاومة.
- يؤثر التمايز التنظيمي القوي على اتجاهات الأفراد مما ينعكس على سلوكياتهم في العمل، وتصبح المنظمة نتيجة للتمايز مرشدا للأفراد في مشاعرهم. ومعتقداتهم وسلوكياتهم، وتساهم في تحديد ولاء الأفراد، والمجموعات. أما بالنسبة لأهمية عملية التمايز بالنسبة للفرد فهي:
1- تعزيز احترام الذات، 2- السمو فوق الذات،
3- إضفاء معنى للحياة، 4- زيادة الطموح، 5- الانتماء²¹.

9- الجانب المنهجي للدراسة

- **منهج الدراسة:** استخدمت الدراسة المنهج الوصفي الملائم لهذا النوع من الدراسات، من خلال استطلاع رأي أساتذة علم النفس العمل والتنظيم في مدى تحقيق أبعاد العدالة التنظيمية للتمايز التنظيمي من خلال الاستجابات على الاستبانة في أبعادها الثلاثة، وتحليل البيانات تحليلًا وصفيًّا للحصول على مدى تحقق الخاصية المراد دراستها.
- **عينة الدراسة:** تكونت عينة الدراسة من 25 مختصين في علم النفس العمل والتنظيم وفروعه.
- **الحدود الزمانية:** أجريت الدراسة شهر أكتوبر ونوفمبر 2016 بقسم علم النفس بجامعة محمد بوضياف بالمسيلة، وبعض الأساتذة من قسم علم النفس جامعة باجي مختار بعنابة، وبعض من كلية علم النفس وعلوم التربية بجامعة عبد الحميد مهري بقسنطينة.

- أدوات الدراسة: هي عبارة عن مقياسين: أولاً: (مقياس التماش التنظيمي) يتكون من 33 عبارة، مطبق في البيئة الجزائرية لصاحبه: زرقين سلمي²² تم الإجابة عليه وفق ثلاثة بدائل (موافق 3، محايد 2، غير موافق 1)، حيث تعبّر 33 أدنى درجة و 99 أعلى درجة، وقد أخذنا المتوسط النظري الذي يساوي 66 درجة فما فوق، كمحك لقياس العدالة التماش التنظيمي لدى أفراد العينة (ملحق رقم 1). ثانياً: (مقياس العدالة التوزيعية) اعداد الباحثان (ملحق رقم 2) يتكون من 30 وثلاثة محاور: - عدالة التوزيع، - العدالة الاجرامية، - عدالة التفاعلات (عدالة التعاملات، عدالة المعلومات)، يحتوي كل محور 10 عبارات، تتم الإجابة عليه وفق ثلاثة بدائل (بدرجة عالية 70% وما فوق، بدرجة متوسطة من 50% إلى 69.99% ، بدرجة ضعيفة أقل من 49.99). وقد قمنا بانتقاء عبارات الأداة من خلال القراءة والاطلاع على العديد من الدراسات التي تناولت العدالة التنظيمية. نذكر منها: (دراسة محمود عبد الرحيم: 2005) كذلك دراسة (عامر علي حسين العطوي: 2007) ودراسة (راتب السعود وسوزان سلطان: 2009) ودراسة (Maher علي الخزاعي: 2005) ودراسة (أشرف ماجد عباینة: 2014) وبعض الواقع والعديد من الدراسات التي تناولت متغيرات العدالة التنظيمية.

- الصدق والثبات: بالنسبة لمقياس التماش التنظيمي فهو مقياس لـ زرقين سلمي وهو مقياس مطبق في البيئة الجزائرية ويتمتع بالخصائص السكومترية. أما مقياس العدالة التنظيمية فهو من اعداد الباحثان، بحيث تم عرضه على مجموعة من المتخصصين في علم النفس العمل والتنظيم، الذين يمتلكون خبرة في السلوك التنظيمي، وخاصة العدالة التنظيمية (05) محكمين من جامعة الميسيلة، وقد تجاوبوا مع الفكرة وطريقة صياغة العبارات، ومدى خدمة عبارات المقياس لغرض الدراسة، وتواافقها مع الجانب النظري. وتم قبول البنود بنسبة 80%， في حين أبدوا مجموعة من الملاحظات على صياغة بعض البنود وتم الأخذ بها. أما حساب الثبات فكان بطريقة التطبيق وإعادة التطبيق على عينة من عشرة أساتذة، وباستخدام معامل بيرسون كانت النتيجة 0.86، وعليه كان الصدق الذاتي 0.92 وهو مرتفع.

- الأساليب الإحصائية: استخدمنا التكرارات والمتوسط الحسابي والنسب المئوية ومعامل الارتباط بيرسون.

10- عرض النتائج على ضوء فرضيات الدراسة

- عرض نتائج الفرضية الأولى: للعدالة التوزيعية دور في تحقيق التماش التنظيمي بدرجة عالية.

جدول 1 : استجابات الأساتذة على المجال الأول

الرقم	محور العدالة التوزيعية	أعلى %	متوسط %	ضيق %
1	أحصل على امتيازات تعكس الجهد الذي أبذله	68	20	12
2	أحصل على امتيازات تعكس مدى مساهمي في	76	16	8
3	تناسب الامتيازات التي أحصل عليها مع الأعمال التي أنجزها	80	12	08
4	أشعر بعدالة ما أحصل عليه مقارنة بما يحصل عليه زملائي	84	12	4
5	أشعر بعدالة ما أحصل عليه مقارنة بزملائي بمنطقة أخرى مماثلة	88	8	4
6	يتنااسب راتبي مع مستوى التعليم والتدريب الذي أتمتع به	92	4	4
7	أشعر بأن الامتيازات التي أحصل عليها تناسب قدراتي الحالية	100	00	00
8	يتنااسب راتبي مع احتياجاتي المستمرة لتطوير مهاراتي	96	4	00
9	يتنااسب راتبي مع احتياجاتي المالية	92	4	4
10	الامتيازات التي أحصل عليها تناسب الضغوط التي أ تعرض لها	88	8	4
	النسبة	86.4	8.8	4.8

تشير نتائج الجدول 1: أن الذين استجابوا بدرجة عالية كانت نسبتهم 86.4، وعند مقارنة نسبة الاستجابة أفراد العينة على مجال العدالة التوزيعية، ودرجة استجابتهم على مقياس التمايز التنظيمي، نلاحظ أن العدالة التوزيعية من العوامل المساعدة بدرجة عالية في تحقيق التمايز التنظيمي الذي كانت نتائجه مرتفعة على المقياس، حيث تراوحت بين 66 و 85 درجة (الملحق رقم 1)، وهي قيم مرتفعة وهذا يعني تحقق الفرضية الأولى.

- **عرض نتائج الفرضية الثانية:** للعدالة الإجرائية دور في تحقيق التمايز التنظيمي بدرجة عالية

جدول 2: استجابات الأساتذة على المجال الثاني

الرقم	محور العدالة الإجرائية	عالي %	متوسط %	ضعيف %
1	أشعر بأن الإجراءات المستخدمة في تقييم أدائى عادلة	88	8	4
2	أشعر بأن الإجراءات المستخدمة في توزيع المكافآت عادلة	96	4	0
3	تطبق الإجراءات في قسمى باستمرار رغم تعاقب الأشخاص	92	8	0
4	تطبق الإجراءات في قسمى على كافة العاملين بلا استثناء	100	00	00
5	تستند الإجراءات المطبقة في قسمى إلى معلومات دقيقة	96	4	00
6	تستند الإجراءات المطبقة في قسمى إلى معايير أخلاقية	88	8	4
7	تضمن الإجراءات المطبقة أساليب لتصحيح القرارات الخاطئة	76	12	12
8	تراعى الإجراءات المطبقة مصالح كافة الأطراف المتأثرة بها	84	12	4
9	لدى الفرصة للتعبير عن آرائي بشأن الإجراءات المطبقة في قسمى	92	8	00
10	يمكنني الطعن في نتائج الإجراءات المطبقة في قسمى	96	4	00
النسبة				
		90.8	6.8	2.4

تشير نتائج الجدول 2: أن الذين استجابوا بدرجة عالية كانت نسبتهم 90.8، وعند مقارنة نسبة الاستجابة أفراد العينة على مجال العدالة الإجرائية، ودرجة استجابتهم على مقياس التماش التنظيمي، نلاحظ أن العدالة الإجرائية من العوامل المساعدة بدرجة عالية في تحقيق التماش التنظيمي الذي كانت نتائجه مرتفعة على

المقياس، حيث تراوحت بين 66 و 85 درجة (الملحق رقم 1)، وهي قيم مرتفعة وهذا يعني تحقق الفرضية الثانية.

- عرض نتائج الفرضية الثالثة: لعدالة التفاعلات دور في تحقيق التماش التنظيمي بدرجة عالية

جدول 3: استجابات الأساتذة على المجال الثالث

	ضعيف %	متوسط %	محور عدالة التفاعلات	الرقم
00	4	96	يتعامل رئيس القسم مع كل الزملاء بنفس القدر من الاحترام	1
4	12	84	يحرص رئيس القسم على معاملتي بطريقة تحفظ كرامتي	2
00	8	92	يتجنب رئيس القسم التعليقات غير اللائقة عند التحدث معي	3
00	00	100	يتعامل معي رئيس القسم بأسلوب مهذب	4
4	12	84	لا يخص رئيس القسم البعض بالمعلومات دون البعض الآخر	5
4	20	76	يقنعني رئيسي بمبررات معقولة لما يتخذ قرارات تخص عملي	6
00	4	96	يبلغني رئيس القسم بالمعلومات التي أحتاجها في الوقت المناسب	7
00	4	96	يوضح لي القرارات التي اتخذت بشأن عملي إذا رغبت في ذلك	8
4	12	84	يحرص رئيس القسم على أن يتحدث معي بمنتهى الصراحة	9
00	4	96	المعلومات التي يقدمها لي رئيس القسم كافية للرد على تساؤلاتي	10
1.6	8.0	90.4	النسبة	

تشير نتائج الجدول 3: أن الذين استجابوا بدرجة عالية كانت نسبتهم 90.4، وعند مقارنة نسبة الاستجابة لأفراد العينة على مجال العدالة التفاعلية، ودرجة استجابتهم على مقياس التماش التنظيمي، نلاحظ أن العدالة التفاعلية من العوامل المساهمة

بدرجة عالية في تحقيق التمايز التنظيمي الذي كانت نتائجه مرتفعة على المقاييس، حيث تراوحت بين 66 و85 درجة (الملحق رقم 1)، وهي قيم مرتفعة وهذا يعني تحقق الفرضية الثالثة.

11- تفسير النتائج على ضوء الدراسات السابقة

- تفسير نتائج الفرضية الأولى: تشير نتائج الفرضية الأولى أن نسبة الاستجابة بدرجة عالية كانت مرتفعة لدى أفراد عينة الدراسة، وهي تتوافق مع نتائجهم على مقاييس التمايز التنظيمي التي كانت دالة؛ باعتبارها كانت أكثر من المتوسط الفرضي. مما يعني أن للعدالة التوزيعية دور في تحقيق التمايز التنظيمي من وجهة نظرهم، وهذا يتوافق مع الجانب النظري، بحيث ترى (سوزان سلطان) أن التمايز لا يتحقق ما لم يكن التنظيم بمختلف مكوناته عادلاً من خلال شعور العامل بعدالة المخرجات التي يحصل عليها الموظف، إذ يقيم الأفراد نتائج أعمالهم وفقاً لقاعدة توزيعية قائمة على مبدأ المساواة. وفي ضوء هذا الطرح تصبح العدالة التنظيمية آلية مقبولة للتخلص من الصراع التنظيمي السلبي، وإحلال التجانس بين الأهداف المشتركة لكل من العاملين والإدارة. كما أن التمايز التنظيمي يهدف إلى تحقيق تطابق بين أهداف الفرد المتمثلة في الشعور بعدالة التنظيم في توزيع الامتيازات والرواتب والمشاركة في اتخاذ القرارات ومن ثم الشعور بالولاء للمنظمة والالتزام التنظيمي المحفز على الاستمرار في المنظمة. وهذا يتوافق مع بعض الدراسات الميدانية منها دراسة (سامر عبد المجيد البشاشة) 2008: التي احتل فيها بعد العدالة الإجرائية المرتبة الأولى في تصورات العاملين لأبعاد العدالة التنظيمية ثم جاءت العدالة التوزيعية في المرتبة الأخيرة. وهي نفس نتائج دراستنا، وأن تصورات العاملين لمستوى التمايز التنظيمي جاءت بدرجة مرتفعة، كما أن هناك أثراً ذا دلالة إحصائية لأبعاد العدالة التنظيمية في التمايز التنظيمي. واتفقنا أيضاً مع دراسة (راتب السعود) و(سوزان سلطان)، 2009: الذي أكد أن مستوى العدالة التنظيمية لدى رؤساء الأقسام الأكademie كانت مرتفعة، وأن مستوى الولاء التنظيمي لأعضاء الهيئات التدريسية كان مرتفعاً، وتبيّن وجود علاقة إيجابية طردية ذات دلالة إحصائية بين ممارسة رؤساء الأقسام الأكademie للعدالة التنظيمية والولاء التنظيمي لدى أعضاء الهيئات التدريسية، كما اتفقنا مع دراسة (أبو القاسم الأخضر حمدي) 2015 التي توصلت إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية للعدالة الإجرائية على الرضا الوظيفي عند قياس مستوى التمايز التنظيمي لدى الموارد

البشرية في المؤسسة الجزائرية، مع انخفاض معدل العدالة الإجرائية مقارنة بالعدالة التوزيعية والتفاعلية. واحتلت نتائج دراستنا مع دراسة (ياسر فتحي الهنداوي المهدى) 2006، بحيث كانت تصورات المعلمين للعدالة التنظيمية بدرجة متوسطة.

- **تفسير نتائج الفرضية الثانية:** دلت نتائج الفرضية الثانية أن العدالة الإجرائية من وجهة نظر أساتذة علم النفس العمل والتنظيم تساهم بدرجة عالية وقوية في بلورة التفاعل التنظيمي، تتوافق مع نتائج مقياس التماش التنظيمي الذي تبين من خلاله أن مستوى التماش التنظيمي لديهم عالي، وهذا ما يؤكدde الجانب النظري فالعدالة الإجرائية عبارة عن مدى إحساس العامل بعدها الإجراءات التي استخدمت في تحديد المخرجات. وبالتالي هي التصور الذهني للإجراءات المتبعة في اتخاذ القرارات التي تمس الأفراد، وإذا كانت عدالة التوزيع تتعلق بعدها المخرجات التي يحصل عليها الموظف، فإن العدالة الإجرائية تتعلق بعدها الإجراءات التي استخدمت في تحديد تلك المخرجات، سواء المتعلقة بالتقييم أو توزيع المكافآت والاستمرار في فلسفة المنظمة رغم تعاقب المسؤولين، وتطبيق الاجراءات على كل العاملين دون استثناء استنادا إلى المعايير الأخلاقية وشعور العامل بأن أهداف الإجراء هو تصحيح مسار وليس العقاب وكذلك معرفة العامل لطبيعة الإجراء بكل شفافية. وفي دراستنا يشعر الأستاذ بوجود عدالة إجرائية مطبقة من طرف مسؤول المنظمة وبالتالي تتحقق التطبيق التنظيمي، أو المواطننة التنظيمية، وهذا يتفق مع دراسة (ياسر فتحي الهنداوي المهدى) 2006، في أن هناك علاقة ارتباطية قوية ومهمة بين العدالة التنظيمية وأداء المعلمين لسلوك المواطننة. وكذلك هناك أثر ذو دلالة إحصائية لأبعاد العدالة التنظيمية في أداء المعلمين لسلوك المواطننة. ويتفق كذلك مع دراسة (زرقين سلمى) 2015، التي توصلت إلى أن وجود مستوى مرتفع للتماش لدى الموارد البشرية مع المنظمة ومع الوظيفة. واحتلت مع نتائج دراسة (سارة مهنى) 2016، حول الدور الذي تؤديه العدالة التنظيمية السائدة في المنظمة في تحقيق الرضا الوظيفي بين الأفراد العاملين، بحيث اتضح أن مستوى عدالة الإجراءات في تحقيق نمط الإشراف السائد في المؤسسة الجزائرية كان متوسطاً. وهذا يؤكد على أن المشرف الجزائري لا يتخذ الإجراءات وفق مقاربة العلاقات الإنسانية، بل يطبق في كثير من الأحيان القوانين كما هي؛ مما يجعل العامل لا يشعر بالقناعة حول الإجراءات التي اتخذت ضده.

- تفسير نتائج الفرضية الثالثة: تشير النتائج إلى ارتفاع نسبة الاستجابة على محور عدالة التفاعلات الذي تتطابق فيه النتائج المتحصل عليها من مقاييس العدالة التنظيمية مع النتائج المتحصل عليها من مقاييس التماش التنظيمي. وهذه النتائج متحققة في قسم علم النفس حسب استجابات الأساتذة، التي تشير إلى وجود علاقة قوية وبدرجة عالية بين تحقيق العدالة في المعاملات والمعلومات والتماش التنظيمي. بحيث يشير الجانب النظري إلى نوعية المعاملة الشخصية التي يتلقاها الفرد عندما يتم تنفيذ الإجراءات تساهم في تحقيق التماش التنظيمي، وتشير أيضاً إلى أن إدراك العاملين للمعاملة الشخصية التي يحصلون عليها أثناء إجراءات تحصيص الحوافز يؤثر أيضاً في مستويات الشعور بالتماš الوظيفي، وقد أكد (Kaneshiro) أن عدالة التعاملات تشير إلى التفاعل الاجتماعي بين الفرد والآخرين في إطار تنظيمي أو اجتماعي، بمعنى التماش بين الفرد والمنظمة في الأهداف والتصورات وبالتالي فشعور الموظف بالعدالة يؤثر في مستوى ولائه لمنظمته، فالموظف الذي يشعر بالعدالة التفاعلية يكون مستوى ولائه مرتفعاً. لذلك فإن كلًا من عدالة الإجراءات والتوزيع والتفاعلية يمكن أن تؤثر في إحساس العاملين بالعدالة التنظيمية. واتفق مع دراسة (محمد أمين عبد الرحيم) 2018، في وجود علاقة قوية بين القيادة التحويلية باعتبارها من مؤشرات العدالة التنظيمية والتماش التنظيمي. واختلفت مع دراسة (سارة مهني) 2016، التي توصلت إلى أن مستوى عدالة المعاملات في تحسين العلاقة بين جماعات العمل متوسط، وهذا له عدة دلالات في المنظمة الجزائرية أهمها نقص الجانب الإعلامي، وعدم وصول المعلومة إلى كل أعضاء التنظيم مما يشعر العامل بنوع من التحفظ تجاه منظمته، وكذلك طريقة تعامل المشرف الجزائري مع العامل، بحيث يميل إلى استخدام الأساليب القانونية في المعاملات، وهذا يؤدي إلى الكثير من الصراعات في المنظمة؛ مما يخفض مستوى التماش التنظيمي لدى العامل الجزائري.

وعليه نستنتج تحقق فرضيات الدراسة التي أشارت كلها إلى أن العدالة التنظيمية تحقق التماش التنظيمي بدرجة عالية تجاوزت 90% على الرغم أن المؤشر الذي وضعناه يبدأ من 70%.

خاتمة و توصيات: يوصي الباحث بما يلي :

- تفعيل المسؤولين في المنظمات لأبعاد العدالة لأنها أساس الملك.
- معاملة العمال في المنظمة على السواء ودون تمييز أو تحيز.
- تحسيس العامل بأن المنظمة فوق كل اعتبار.
- التطبيق العادل للقانون على جميع فئات العمال والمهن على تطبيقه.
- احترام المؤهلات العلمية للعمال والنظر اليهم نظرة تقدير وليس نظرة ازدراء.
- توزيع المهام ومواعيit العمل بالتساوي العادل بين جميع العمال كل حسب تخصصه.
- عدم استغلال المناصب استغلالا تعسفيا ، بل لخدمة أعضاء المنظمة.
- معاملة العمال وفق مبدأ العلاقات الإنسانية من أجل ضمان الولاء التنظيمي وتحقيق المواطنة التنظيمية.
- الصراحة في المعاملة مع العمال في تبليغ المعلومات في وقتها.
- مكافأة ذوي الأفكار المبدعة والخلقية، وجعل ممثلي العمال شركاء في اتخاذ قرارات التنظيم.

- 1-www.m5zn.com/newuploads/2012/.../docx/5357e93ae4f1788
- 2- نشأت أحمد القطاونة، تأثيرات العدالة التنظيمية في الولاء التنظيمي، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، 2003.
- 3- سامر عبد المجيد البشاشه، أثر العدالة التنظيمية في بلوغ التماش التنظيمي في المؤسسات العامة الأردنية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 4، العدد 4، 2008، ص 427.
- 4- بندر كريم أبو تايه، أثر العدالة التنظيمية على سلوك المواطن التنظيمية، في مراكز الوزارات الحكومية في الأردن، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد 20، العدد 2، 2008، ص 145-186.
- 5- عبد العزيز علي مرزوق، نموذج مقترن لتأثير التماش الوظيفي كمتغير وسيط على العلاقة بين أبعاد العدالة التنظيمية والارتباط الوظيفي، ص 1.
- 6- راتب السعود وسوزان سلطان، درجة العدالة التنظيمية لدى رؤساء الأقسام الأكademie في الجامعات الأردنية الرسمية وعلاقتها بالولاء التنظيمي لأعضاء هيئات التدريس فيها، مجلة جامعة دمشق، المجلد 25، العدد 1، 2009، ص 200.
- 7- سامر عبد المجيد البشاشه، أثر العدالة التنظيمية في بلوغ التماش التنظيمي في المؤسسات العامة الأردنية، مرجع سابق، ص 427-461.
- 8- ياسر فتحي الهنداوي المهدى، العدالة التنظيمية وأداء المعلمين لسلوك المواطن بالمدارس الثانوية العامة في مصر، رسالة دكتوراه، كلية التربية، عين شمس، مصر، 2006.
- 9- نضال صالح الحوامدي وأروى عبد السلام القرالة، أثر المشاركة المدركة والمرغوبة في بلوغ التماش التنظيمي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية الرسمية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 2، العدد 3، 2006، ص 369-389.
- 10- سامر عبد المجيد البشاشه، أثر العدالة التنظيمية في بلوغ التماش التنظيمي في المؤسسات العامة الأردنية، ص 429.
- 11- راتب السعود وسوزان سلطان، درجة العدالة التنظيمية لدى رؤساء الأقسام الأكademie في الجامعات الأردنية الرسمية وعلاقتها بالولاء التنظيمي لأعضاء هيئات التدريس فيها، مرجع سابق، ص 191-131.
- 12- ابو القاسم الأخضر حمدي، أثر العدالة التنظيمية المدركة على مستوى الرضا الوظيفي لدى اعضاء هيئة التدريس، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 11، العدد 3، 2015.
- 13- زرقين سلمى، مستوى التماش التنظيمي لدى الموارد البشرية في المؤسسة الجزائرية، رسالة ماجستير في علم النفس، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015.

- 14- سارة مهني، العدالة التنظيمية ودورها في تحقيق الرضا الوظيفي، رسالة ماجستير، في علم الاجتماع، ادارة الاعمال، جامعة محمد خضر بسكرة، 2016.
- 15- محمد عبد الرحيم أمين، دور القيادة التحويلية في تحقيق التماش التنظيمي، رسالة ماستر في علم النفس العمل والتنظيم، جامعة المسيلة، 2018.
- 16- سوزان سلطان، مجلة جامعة دمشق، المجلد 25، العدد 1-2، 2009، ص201.
- 17- سوزان سلطان، نفس المرجع، ص202.
- 18-www.m5zn.com/newuploads/2012/.../docx/5357e93ae4f1788.doc
- 19- سامر عبد المجيد البشابشة، أثر العدالة التنظيمية في بلورة التماش التنظيمي في المؤسسات العامة الأردنية، مرجع سابق، ص429.
- 20- سوزان سلطان: 2009، مجلة جامعة دمشق، ص202.
- 21- سامر عبد المجيد البشابشة، أثر العدالة التنظيمية في بلورة التماش التنظيمي في المؤسسات العامة الأردنية، مرجع سابق، ص436.
- 22- زرقين سلمى، مستوى التماش التنظيمي لدى الموارد البشرية في المؤسسة الجزائرية، رسالة ماجستير في علم النفس، جامعة محمد خضر بسكرة، 2015.